

من بينهما واه الحاتم و صح اسناده هي نوعان احدهما في المالك
 فمرا كان او اختيار المارث و شر او الثاني بالعقد لها وفي
 انواع اربعة شركة ابدان كسركة الحيايين وسائر المحترفة
 ليكون بينهما كسبهما متساويا او متفاوتا مع اتفاق في
 الصنعة واختلافها وشركة الوجوه كان يشترك ووجها
 لبيئاع كل منهما بموحد او حال ويكون المنعاع لهما فاذا باعا
 كان الفاضل عن الاثمان بينهما وشركة مفاوضة بان يشترك
 اثنان ليكون بينهما كسبهما باهوالها و ابدانها وعليهما
 ما يعرض من غرم وسميت مفاوضة من تفاوت في الحدس
 شرعا فيه جميعا وشركة عنان بكسر العين هي عن الشيء
 ظهر اما لانها اظهر الانواع اولانه ظهر لكل منها مال الاخر
 وهي انواع الشركة باطلة الا الاخرى فصحيحة فخلو
 الثلاثة الاول عن المال المشترك وللكثرة الغرر فيها
 بخلاف الاخرى فهي الصحيحة بشرط ان يكون اس المال
 مثلبا كالذراهم والذنانير والبر لانه اذا اختلفت بحسبه
 لم يتغير بخلاف المتقوم وقد تنفع في المتقوم بان يكون
 مشتركا بينهما قبل العقد فالشرط ان لا يتمير المالات
 عند العقد وان يتم المالات جنسا ومهنة بحيث لو
 خلط الرتميزاي لم يتمير كل منهما عن الاخر وان خلط
 في

قبل العقد ليتحقق معنى الشركة وان بشرط الزم والمضمان
 على قدر المالبين عملا يقضية العقد فان شرطا خلافا
 فسد العقد ويرجع كل على الاخر باجرة عمله في ماله وتتقد
 التصرفات منها للاذن والزم بينهما على قدر المالبين ولا
 بد من صبغة تدل على الاذن في التصرف فلو افتقر الى
 اشتركا لم يركب و يعتبر في كل منهما اهلية التوكيل والتوكيل
 وهو امين فياتي فيه ما هو في القراض ولو كان لواحد بقل
 والاخر رواية واخر يسقي باذنها علمان الحاصل بالسقي
 بينهم والحاصل له وعليه اجرة البقل والرواية اذ ليس
 لواحد من مالكيها في ذلك مال حتى ياخذة فاستبده مالو
 اشترك ثلاثة احد هجرهما له والثاني بشرائه والثالث
 يبيعه فان الزم للمالك وعليه لكل من الاخرين اجرة عمله
 ومسئولتنا تقيده ذكرته في شرح الاصل يا الهبة
 الاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء
 منه نفسا فطوه هنيئا مريئا واخبار كثر الصحاح
 لا تخقرن جارة تجارتها ولو قرسن شاة اي ظلفها وراكها
 ان كان البيع شرط ان كانت صيقتها بعوض معلوم فهي
 بيع نظر اليه اي او بعوض مجهول وباطلة اذا لا تقع تبعا
 لجهالة العوض ولا هبة لذات العوض بنا على الاصح من انها

